التوجهات الإقليمية
للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 9/11
- دراسة في المحددات -

فهيم رملي
أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة البليدة -2-
باحث دكتوراه بجامعة باتنة -1-
تحت إشراف الدكتور عبد الحق زغدار
أستاذ محاضر بجامعة باتنة -1-

ملخص

تم البحث في هذا المقال مختلف تفاصيل وجوانب السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، والذي تتضح ملامحها من خلال محددات البيئة الداخلية التي تحوز عليها الجمهورية، وكذا محددات البيئة الخارجية، والذي استطاع صانع القرار من دمجهما وتوظيفهما لخدمة مصلحة إيران من جهة، وإيجاد موطئ قدم لها في الشرق الأوسط من جهة ثانية، ولعب دور في السياسة الدولية من خلال التحكم في بعض قضايا الشرق الأوسط من جهة ثالثة.

summary

This article examines the various aspects of Iranian foreign policy in the Middle East, which is evident through the determinants of the internal environment of the Republic, as well as the determinants of the external environment, which the decision-maker was able to use it firstly to integrate and employ to serve Iran's interests, secondly to get a foothold in the Middle East and thirdly played a role in international politics by controlling some Middle East issues.

الكلمات المفتاحية : السياسة. الخارجية. الشرق. الأوسط. إيران. المحددات. أحداث 9/11.

مقدمة

شكّلت أحداث 11 سبتمبر 2001 أحد أبرز التحولات الإستراتيجية في العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص؛ فقد ترتب عنها حركة تنافس بين دول معينة حول تبوء القيادة في المنطقة، وتصاعدت هذه الحركة لتكون أحد سمات بنية المنطقة، وصاحب هذه الأحداث موجة عنف بدءا من احتلال أفغانستان في عام 2001، فاحتلال العراق عام 2003، مرورا بحرب لبنان 2006 وكذلك حرب غزة أواخر 2008، وصولا إلى الأحداث الحالية في أكثر من بلد شرق أوسطي.

فإذا كانت أحداث هذه الفترة قد أثرت بشكل أو بآخر على بعض دول الشرق الأوسط إلا أنها من جهة أخرى ساعدت على إبراز سياسة فاعلة في الشرق الأوسط؛ ونعني بهذا إيران، هذه الأخيرة التي تُعَدّ من أبرز الدول التي تحاول إيجاد موطئ قدم لها وذلك منذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، وبدا الأمر يظهر بقوة في التوقيت الذي أعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر. دفعت التحولات الحاصلة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بإيران وبشكل تدريجي نحو التحول إلى دولة تشارك في بنية منطقتها بدلًا من أن تكون مادة يُشَكِّلها الآخرون، وهو ما يُمكِن تَلَمُّسُه في الامتدادات الإيرانية في أوصال المنطقة من خلال مجموعة من المحددات، **فما هي أهم المحددات التي تسهم في إرساء سياسة خارجية إيرانية فعّالة في منطقة الشرق الأوسط ؟؟**، للإجابة على الإشكالية المطروحة نتبع المحاور التالية :

1. **الإشكالية الاصطلاحية لمفهوم الشرق الأوسط**
2. **محددات البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط**
3. **محددات البيئة الخارجية للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط**

1. الإشكالية الاصطلاحية لمفهوم الشرق الأوسط :

سنركز في هذا العنصر على نشأة مصطلح الشرق الأوسط وتطوره أولا، ثم جغرافية الشرق الأوسط ثانيا، وكذا الشرق الأوسط كمشروع سياسي ثالثا، وخلاصة عامة لكل ما أثير.

1.1. نشأة مصطلح الشرق الأوسط وتطوره :

يعدّ الأميرال البحري **ألفرِد ثاير ماهان** Alfred.T.Mahan صاحب نظرية القوة البحرية Sea Power أول من استخدم مصطلح الشرق الأوسط وذلك عام 1902م عندما كان يحض حكومته على وضع إستراتيجية مضادة للنشاط الروسي في إيران فضلا عن المشاريع الألمانية المختلفة باتجاه بغداد ومُطلِقا تسمية الشرق الأوسط على تلك المناطق الواقعة بين الشرق الأدنى والأقصى[1].

هذا فيما بدأ الإعلام بتداول هذا المصطلح عندما نشرت صحيفة التايمز الصادرة في لندن أكتوبر 1902 تقريرا لمراسلها **شيرول Chyrol** من طهران يسمي المناطق الشمالية والغربية لحدود الإمبراطورية البريطانية في الهند بـ (الشرق الأوسط) وهذه الحدود وكما هو معروف تشمل البلدان المعروفة اليوم بـ (أفغانستان، إيران والعراق) بحدودها الحالية، كما لم يتوان الصحافي المذكور من إطلاق تعبير الشرق الأوسط فيما بعد على مناطق منفصلة عن بعضها البعض حتى أنه وصل بهذه المناطق إلى شمال الصين عند التبت. واستمراراً للاستخدام السياسي والإعلامي لهذا المصطلح جاء نشر كتاب **هاملتون** عام 1909 بعنوان (مشكلة الشرق الأوسط)، ليكون جزء من السلسلة التي بدأت لترسيخ هذا المصطلح[2].

أما **اللورد كروزون** فقد أُعجب بإطلاق هذا المصطلح على تلك المساحات الخاضعة للإمبراطورية البريطانية فاستعار مصطلح" الشرق الأوسط " للدلالة على إيران وتركيا والخليج العربي في جلسة للنقاش داخل مجلس العموم البريطاني خُصِّصت لمناقشة مشاريع سكك الحديد التي بدأ النقاش عليها في عام 1911، وكانت تمثّل همًّا متعاظماً للإمبراطورية البريطانية[3]، وهذا الأمر جعل المصطلح ينسحب كدلالات جغرافية إلى الغرب من المناطق التي كان يطلق عليها سابقاً حتى خرج منه الجزء الأكبر من آسيا الوسطي؛ ففي أثناء الحرب العالمية الأولى مثلاً أمرت قيادة الجيش البريطاني قواتها في دلهي بالتوجه نحو العراق وكانت هذه القوات تحمل تسمية **قوات الشرق الأوسط Meaddle East Forces**[4].

وفي عام 1932 تحديداً تم دمج قيادتي سلاح الجو الملكي البريطاني (قيادة قوات الشرق الأوسط) و(قيادة قوات الشرق الأدنى) تحت قيادة واحدة هي (قيادة الشرق الأوسط) فبدأ بذلك ينحسر مصطلح الشرق الأدنى في البلاغات العسكرية لصالح الشرق الأوسط. أما في عام 1940 تم إنشاء هيأة أركان عسكرية في وزارة الدفاع البريطانية سُمِّيت هذه الهيئة

(هيئة الأركان العليا للشرق الأوسط) عقب تهديد إيطاليا للممر الملاحي في قناة السويس؛ حيث أُنيطت مسؤولية المنطقة الجغرافية والممتدة بشكل دائري حول مصر بدءاً من ليبيا في الغرب والصومال في الجنوب والخليج العربي في الشرق، وبذلك أصبحت أفريقيا الشمالية جزءا من الشرق الأوسط، هذا المصطلح الذي غدا وقتها مصطلحاً جيوستراتيجيا حاضراً على الخرائط ذات الاختصاص، فضلاً عن كونه قد أصبح عنوانا للمخططات الرسمية والمنشورات فازداد شيوعه في مختلف العواصم[5].

2.1. حدود الشرق الأوسط الجغرافية :

بالرغم من ذيوع المصطلح إلا أن الشرق الأوسط صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة، وهذا راجع إلى أنها منطقة هلامية؛ فقد يتّسع أو يضيق على خارطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه باحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم[6]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن صعوبة تحديد نطاق الشرق الأوسط يرجع إلى غياب معيار موضوعي يعتمد في تحديد هذا النطاق، الأمر الذي جعل من الشرق الأوسط كمفهوم أو كجغرافية منطقة لا يُعبِّر عن وجهة نظر محايدة [7].

1.2.1. جغرافية الشرق الأوسط من وجهة نظر المدارس الغربية :

لقد حددت المدرسة البريطانية المنطقة التي يشملها مفهوم الشرق الأوسط -وتبعًا لطروحات **المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية** فالشرق الأوسط هو المنطقة التي تشمل "إيران، تركيا، وشبه الجزيرة العربية، منطقة الهلال الخصيب، مصر، السودان وقبرص"[8].

أما المدرسة الفرنسية وتبعا لوجهة نظر دائرة المعارف الفرنسية **لاروس** فإن تسمية الشرق الأوسط تُطلَق عندها على الأراضي التي تحتوي كل " من تركيا، سوريا، مصر، إسرائيل، لبنان، السعودية، العراق، وإيران"، ثم تتسع في مناسبات أخرى لتشمل ليبيا، السودان، أفغانستان، باكستان، والهند.

أما بالنسبة للمدرسة الروسية فلم تُحدِّد بشكل واضح حدود الشرق الأوسط، إذ تُحدِّد الخارجية الروسية الشرق الأوسط ليشمل "سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، مصر، وإسرائيل"، وتستبعد كل من الخليج العربي وشمال أفريقيا، في حين هناك أدبيات لهيئات ودوائر روسية أخرى تقول أنه يشمل "أفغانستان، باكستان، الهند، بنغلادش، سوريا، نيبال، سيرلانكا، وسيلان".

أما المدرسة الأمريكية - والتي يمثلها دالاس- فحدَّدت الشرق الأوسط بثلاث مجموعات: الأقطار العربية وإسرائيل في آسيا، مصر والسودان وليبيا والحبشة (أثيوبيا) في إفريقيا، تركيا واليونان وقبرص في أوروبا.

أما المدرسة الإسرائيلية، وحسب تحديد **الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية** ؛ فالشرق الأوسط هو المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى أثيوبيا والسودان جنوبا، ومن إيران شرقا إلى قبرص وليبيا غربا، وبحسب مركز **جافى للدراسات الإستراتيجية** فهو يورِد تعريفًا للشرق الأوسط يضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء موريتانيا والصومال، هذا فضلا عن إسرائيل وإيران [9].

إن المتأمل لهذه التعاريف المقدَّمة يلاحظ ما يلي :

- أن تحديد كل مدرسة يتعلق بمصالح دولها ؛ أي أن كل مدرسة توَسِّع وتُقلِّص المنطقة التي يشملها مفهوم الشرق الأوسط بسبب مصالحها.
- إن طروحات كل مدرسة تستمد قوتها من قوة الدولة التي تتبناها ؛ أي أنه عندما برز تحديد المدرسة البريطانية كانت بريطانيا تتسيَّد العالم، وهكذا لبقية المدارس.
- غياب أطروحات " مدرسة عربية " أو ضبابيتها إن وُجِدَت، على الرغم من أنها يجب أن تكون وجهة النظر الفاعلة بوصف العرب أصحاب الثقل في المنطقة.

2.2.1. جغرافية الشرق الأوسط حسب الموسوعات والمعاهد المتخصصة:

تُقدِّم **الموسوعة السياسية اللبنانية** تعريفا للشرق الأوسط بأنه "مصطلح غربي استعماري كَثُر استخدامه إبّان الحرب العالمية الثانية وهو منطقة جغرافية تضم كلّا من سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، الخليج العربي، مصر، تركيا، وإيران، وتتوسع لتشمل أفغانستان، قبرص، وليبيا أحيانا "[10].

في هذا التعريف تبرز أكثر فرضية " ضبابية الطرح العربي "؛ فقد طغت على الكتابات العربية فكرة أن المصطلح أجنبي استعماري ولا يجوز التعامل معه، وهو ما يعني فسح المجال وإبقاء المنطقة تحت تأثير المدارس الغربية ومن ورائها القوى الفاعلة العالمية، ولا أَدلَّ على هذا الكلام من التعريف الذي قدمته **الموسوعة السياسية** - التي تتبنى وجهة النظرة العربية – فتشير بأنه ليس لهذا المصطلح مدلول دقيق لكن " سوريا، ولبنان، فلسطين، الأردن،

العراق ومصر " تشكل نواة هذه المنطقة؛ مما عزا ببعض المحللين السياسيين إلحاق كل من تركيا، إيران، شبه الجزيرة العربية، السودان، بل إن بعضهم ضم باكستان وأفغانستان أيضا[11].

في حين نجد أن **القاموس السياسي** يُطلِق مصطلح الشرق الأوسط على الإقليم الذي يضم الدول الآسيوية والإفريقية المجاورة القريبة من أوروبا ويطل أكثرها على البحر المتوسط وتشمل إيران، والعراق، شبه الجزيرة العربية، ثم تركيا وسوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، مصر، ليبيا "[12]. والملاحظ حول هذا التصنيف أنه يضم دولا عربية أو إسلامية من جهة ومن جهة أخرى كان أكثرها إلى عهد قريب ضمن مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي.

أما **مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** الذي يصدر في لندن، فقد حدد منطقة الشرق الأوسط جغرافيا بالمنطقة التي تشمل كل من " قبرص، تركيا، إيران، الهلال الخصيب، مصر، السودان، شبه الجزيرة العربية، إسرائيل، أفغانستان، ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب"[13].

إن الملفِت للإنتباه في هذا التعريف المقدَّم هو ما تم الإشارة إليه سابقا بخصوص مسألة توسيع وتحجيم جغرافية الشرق الأوسط انطلاقا من مصالح الدول ويتجلى ذلك في إدخال الأقطار العربية الأربعة الأخيرة والتي تعرف بدول شمال إفريقيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن جل التعاريف المذكورة آنفا تضم دولا عربية وإسلامية، وليس فيها خارج هاتين الدائرتين (العروبة والإسلام) سوى إسرائيل، ولعل النقطة الأخيرة هي التي كانت بمثابة الدافع القوي الذي جعل من مراكز الدراسات الإسرائيلية التي تتبنى وجهة النظر الإسرائيلية تقوم بإدراج قبرص وإريتريا، بل إن **شمعون بيريز** ذهب إلى أبعد من ذلك في مؤلفه الشرق الأوسط الجديد New Middle East عام 1994م، وحدّد المنطقة جغرافيا من حدود مصر حتى حدود الباكستان الشرقية ومن تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالا وجنوبا حتى المحيط الهندي والسودان[14].

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، قدمت الإدارة الأمريكية تعريفا للشرق الأوسط في إطار ما اصطلح عليه " الشرق الأوسط الكبير" وقد جاء على لسان رئيسها آنذاك **جورج بوش** وأمام رؤساء قمة دول الثمانية 2004م أن الشرق الأوسط الكبير سيضم كل الدول العربية زائد إسرائيل، إيران وتركيا، أفغانستان، وباكستان.

وبعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان علم 2006 قدمت وزيرة الخارجية الأمريكية **كونداليزا رايس** مشروعا آخر أسمته " الشرق الأوسط الجديد " تغير خارطة أغلب دول

المنطقة التي شملها الشرق الأوسط الكبير. لكن الملاحظ حول هذه التعاريف " تعريف شمعون بيريز، ثم جورج بوش، وكونداليزا رايس " أنها تحمل في طياتها مشاريع سياسية أكثر منها تعريفات لجغرافية منطقة[15]، الأمر الذي يطرح فرضية ما إذا كان الهدف من تسمية الشرق الأوسط سياسي أكثر منه جغرافي، وهو ما سنبحث فيه في العنصر التالي.

3.2.1.الشرق الأوسط من حيث كونه مشروع سياسي :

تمت الإشارة سابقا بأن فكرة الشرق أوسطية شاعت في السياسة البريطانية وكذا في أدبيات السياسة الفرنسية وعكست استراتيجياتهما تقاسم مناطق النفوذ بينها خصوصا مع اكتشاف البترول في كل من إيران والعراق وشبه الجزيرة العربية، وفي هذه النقطة يقول أحمد ثابت "..... وهكذا تداخل في المشروع الاستعماري الجغرافيا والتاريخ والإيديولوجيا، ويحمل المشروع في طياته تصورا لعلاقة الوطن العربي بالعالم الغربي " [16].

وغير بعيد عن هذا الطرح ذهبت جريدة العرب الأسبوعي الصادرة بتاريخ 20 جوان 2009 إلى القول بأن هذا المشروع بدأ بصفة أساسية في خمسينيات القرن الماضي، وكان هدفه فرض هوية جديدة على أبناء الأمة العربية، تتلاشى فيها أو تضيع المرجعية العربية لصالح وعاء فضفاض تحت تسمية الشرق أوسطية، ويتحول الوطن العربي الجامع بكل مكَوِّناته الثقافية والأساسية والحضارية إلى واقع جغرافي مختلف غايته إدخال دول غير عربية مثل تركيا وإيران فيما يسمى بالإقليم الشرق أوسطي، وذلك تمهيدا لإضفاء الشرعية في إطار الإقليم على كيان آخر وهو إسرائيل، وفي هذه الفترة " 1950م " بدأ ظهور المد القومي العربي وظهرت معه مشروعات عدة استهدفت حصاره، ومن أمثلة ذلك مشروع حلف بغداد ونظرية ملء الفراغ للرئيس الأمريكي السابق **إيزنهاور** وغيرها من المشروعات المختلفة التي حاولت جاهدة ربط المنطقة بالتحالفات الغربية وطمس هويتها العربية والحيلولة دون تحقيق مشروع وِحدَوي عربي أصيل.

لكن بالفعل نجحت في ذلك وتمَّ في عام 1982م – وهو عام غزو إسرائيل لبنان – أين ظهر بشكل واضح التقاعس العربي عن نجدة لبنان، وبدأت ملامح التصور الحديث للمشروع الشرق الأوسطي بالظهور، تجلى ذلك في صورة مشروع أعدَّه شمعون بيريز (الذي كان رئيس الوزراء آنذاك) واشترك معه مصطفى خليل (نائب رئيس الحزب الحاكم في مصر)

وهو المشروع الذي يتبنى استيعاب الثروة الخليجية وإدماجها في اقتصاديات الغرب عن طريق برنامج مشترك برصيد قدره 30 مليار دولار تديره الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والدول العربية النفطية، وقد قوبل هذا المشروع بالرفض، وهو ما عبر عنه نيفين عبد الخالق مصطفى بقوله : "....وهكذا نجد أنه في الوقت الذي كان فيه الوعي القومي العربي في عافيته وقف ضد محاولات التغلغل واختراق المنطقة "[17].

من هنا نلاحظ أن الشرق الأوسط كمشروع قديم قدم هذا الصراع حول هذه المنطقة، وطوال هذا الصراع لم يَغِب الهدف وتعددت الوسائل التي تمثلت في الحفاظ على الهدف (تقويض النظام العربي والإسلامي في مقابل الزعامة الإسرائيلية)[18]، حتى تم تمهيد الأرضية لبروز هذا المشروع من جديد خاصة بعد التداعيات التي أعقبت حرب الخليج الثانية، وفي هذه النقطة بالذات يقول نبيل عبد الفتاح: " بعد الضربة التي وُجِّهت إلى النظام الإقليمي العربي تأسيسا على ما حدث من غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى، أصبح الخطر المحتمل يتوقع قدومه من الجار العربي.. وقد زاد من غرابة الأحداث إبان تلك الأزمة أن رأينا إسرائيل والسعودية هدفا للصواريخ العراقية في وقت واحد، الأمر الذي أدى ببعض الأطراف العربية إلى إدارة الظهر للوطن العربي.. وتحويلها وإدماجها ضمن منظومة الشرق الأوسط"[19].

وفي هذه الفترة بالتحديد قدم شمعون بيريز مشروعه تحت اسم "الشرق الأوسط الجديد" وعبّر عنه محمد الأطرش بقوله:" لم تكن الجرأة تتوافر لطرح هذا المشروع وهذه الشمولية لولا التمزق والتشرذم العربيين واعتقادهم بأن القومية العربية ولَّى زمانها وهو نفس اعتقاد الغرب كذلك"[20]، وهو المشروع الذي يحفز بدعم غربي كبير خصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية.

وأمام الجدال الدائر حول هذا المشروع فإن الملفِت للنظر هو ذلك الاختلاط وعدم الفهم الدقيق لفروع المشروع؛ حيث يقول عبد الخالق مصطفى: " يبدو العقل العربي تائها وغير مستوعب ما يدبَّر له فتجد الحديث مختلطا لا يفرِّق بين جوانب المشروع من حيث كونه نظاما إقليميا وترتيبات أمنية وسوق مشتركة....هكذا يظل العقل العربي أسيرا لِرَدِّ الفعل والجدل حول كل مُستَحدَث يَرِدُ عليه من المصطلحات "[21]، ويضيف قائلا:" فما أكثر ما تعامل معنا أعداؤنا من هذا المنطلَق، حيث نسلِّم بكل ما يقذِفون به إلينا من مصطلحات وحلول، ونبدأ بالاشتغال في جدل حولها من دون أن نبذل جهدا كافيا للتحقق من وجود

احتمالات أخرى منها ما قد يتعلق بعدم جدية هذه المشروعات أو صحتها أو لدينا بديلا آخر أفضل منها "، هذا الأخير يكفل تحريك العقل العربي للاستجابة والتحدي، من جهة أخرى فإن الدكتور يلتقي بفكرته هذه مع فكرة المفكر الجزائري **مالك بن نبي**، ونعني بها فكرة **القابلية للاستعمار** والتي أوردها في مؤلفه الموسوم (شروط النهضة)[22]، هذه الحالة جعلتهم يتعرضون للضغط من قبل الغرب لقبول هذه المشروعات.

نصل للقول بأن الشرق الأوسط كمشروع سياسي لم يكن وليد اللحظة بل يعود في جذوره إلى الحقبة الاستعمارية، وبالرغم من تغير الوسائل وتعددها إلا أن الهدف بقي واحدا ووحيدا وهو- كما تم الإشارة إليه- القضاء على النظام العربي والقومية العربية لصالح نظام يضمن تفوق إسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تُنَفِّذ استراتيجيتها على مدار السنوات الماضية وذلك "عن طريق إسرائيل عسكريا واستخدام مصر سياسيا والسعودية زائد دول الخليج ماليا[23].

2. محددات البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط :

تمّ تقسيمها إلى كل من المحددات المادية للدولة الإيرانية وكذا المحددات المعنوية للمجتمع الإيراني، وفيما يلي سنتطرق لكل واحدة منها على حدى.

1.2. المحددات المادية للدولة الإيرانية :

تضم هي الأخرى كل من المحدد الجيوبوليتيكي والمحدد العسكري

1.1.2. المحدد الجيوبوليتيكي:

تتجمع الجيوبوليتيكا في عنصرين هما: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، وتتشكل الجغرافيا الطبيعية من الحدود البرية والبحرية، والموقع الجغرافي، التضاريس، المناخ، الموارد الاقتصادية، في حين تتكون الجغرافيا البشرية من عدد السكان، ومعدل النمو، التركيبة العرقية والمذهبية.

2.**1.1.1.الجغرافيا الطبيعية** : تمتلك إيران موقعا جغرافيا مُهِمًّا عبر مختلف الأزمنة التاريخية، إذ أنها تمثل حلقة الوصل بين الشرق والغرب وبمثابة حصر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط، لذلك أُطلِق عليها بمفتاح الشرق، وقد ساعد ذلك على إتاحة الفرصة أمامها للاتصال بمختلف الدول لأنها الطريق الحيوي في الاستيراد

والتصدير بين الشرق والغرب، لكن هذه القيمة سرعان ما تضاءلت ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م، مما حذى بإيران إلى زيادة توجهها صوب الخليج العربي، الذي يتمتع بأهمية اقتصادية وإستراتيجية تتزايد يوما بعد يوم في خريطة الاهتمامات الدولية، وهذا ما عبّر عنه بعض الكُتّاب صراحة " لو كان العالم دائرة سطحية وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هناك سبب جيد للقول بأن المركز هو الخليج العربي، فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية وما من نقطة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد العالم واستقراره"[24].

ويحتل موقع إيران الجغرافي أهمية كبيرة لدى واضعي النظريات الإستراتيجية، إذ أنه يقع ضمن نظرية النطاق الأرضي **لسبايك مان** التي مفادها من يُحكِم سيطرته على منطقة الأطراف يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم، وتقع إيران ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظرية قلب الأرض التي وضعها **هالفورد ماكندر** والتي تتلخص بأن من يسيطر على منطقة الهلال الداخلي يسيطر على قلب الأرض، ويقع جزء من إيران ضمن المنطقة الإستراتيجية التي حددها **فير جريف** والتي أسماها منطقة التصادم والارتطام[25].

بالنسبة للموارد الإقتصادية فإيران كغيرها من الدول الريعية موردها الأساسي هو النفط، هذا الأخير الذي تعود أولى بدايات إنتاجه إلى عام 1913[26]، وللإشارة فقطاع النفط في إيران يمثل مصدرا لحوالي 80% من الدخل الأجنبي ويشكل 60% من دخل الحكومة وحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي، هذا فضلا على أن إيران تعدّ من أهم الدول النفطية في العالم لامتلاكها 10% من مخزون النفط العالمي، وتحتل المرتبة الرابعة من حيث الإنتاج بعد السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وتحتل المرتبة الثانية للإنتاج بين دول منطقة الشرق الأوسط، كما تمتلك 15% من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم[27].

2.1.1.2.الجغرافيا البشرية : يبلغ تعداد سكان إيران أكثر من 70 مليونا، يعيش 68% من إجمالي السكان في المدن منهم 13 مليون في طهران، الذي يجعلها أكثر مدن البلاد كثافة سكانية، كما تُعَدُّ إيران من الدول ذات التعددية العرقية، حيث يشكل الفرس فيها نسبة 51% من مجموع السكان، وبإلقاء نظرة سريعة على الخريطة العرقية لإيران نصل إلى نتيجة مفادها أن هذه الأقليات متمركزة على الحدود وهو ما يعني أن لها امتداداتها في الخارج؛ حيث تتواجد الأكراد في المناطق الجبلية الغربية لإيران في جبال زاغروس على الحدود مع العراق وتركيا، بينما يتواجد اللور (شبه بدو) في المناطق الغربية الجبلية في أواسط جبال زاغروس،

أما البلوش فيتمركزون على الحدود مع باكستان، بينما يتركز العرب في المناطق الوسطى الغربية على الحدود مع العراق وفي المناطق الجنوبية الغربية مع منطقة الخليج، ويتركز الآذريون وهم من أصول تركية في أقصى الشمال الغربي وهم الأقلية الأكبر بعد الفرس بنسبة 24% السكان، وقد بدأوا بالنزوح إلى إيران منذ القرن الحادي عشر، ومع القرن العشرين أصبحت مقاطعة أذربيجان تضم 90% منهم، ثم بدأ بعضهم بالنزوح إلى المدن الإيرانية الداخلية مثل طهران التي بلغوا فيها نسبة 25% [28].

2.1.2. المحدد العسكري :

استنادا إلى المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية فقد وصلت قوة الجيش النظامي الإيراني أواخر تسعينيات القرن الماضي إلى ما يعادل 12 فرقة و40 لواء متحركا تقريبا، في حين تشير تقديرات أخرى أن لدى إيران 5-6 فرق مدرعة و3-6 فرق ميكانيكية و13-14 فرق مشاة، وفرقة واحدة للقوات الخاصة تتكون من 4 ألوية، وربما شملت تلك التقديرات تشكيلات قوات الجيش النظامي الإيراني وجهاز الحرس الثوري معا، وحسبت بعض التشكيلات فرقا برغم أنها بحجم ألوية[29].

في حين تم تقسيم جهاز الحرس الثوري الإيراني إلى أكثر من إحدى عشر تشكيلا موزعة على الأقاليم للحفاظ على الأمن الداخلي، وتشير تقارير ذات المعهد إلى أن قوات الحرس الثوري تضم 2-4 فرقة مدرعة، لكنها لم تؤكد وجود أية تشكيلات مدرعة أكبر من حجم لواء، كما أن مدرعات تلك الوحدات هي مدرعات خفيفة قياسا بألوية مدرعات الجيش النظامي الإيراني[30].أما بالنسبة للقوات البحرية فيمكن القول أن إيران تمتلك قوة بحرية تُعَدّ بالمقاييس الإقليمية قوة كبيرة نسبيا ؛ حيث تكونت عام 2000 من (20600 و20000) فرد على التوالي لكل من الجيش والحرس، مضافا إليها (2600) فرد من منشأة البحرية (المارينز) و2000 فرد تابعين لطيران البحرية.

ويرجع البعض من المتتبعين للشؤون العسكرية أن موقع إيران المتميز خليجيا قد أضفى عليها مزيدا من الاهتمام بقواتها البحرية، فهي تمتلك واحدا من أطول السواحل المطلة على الخليج العربي، والذي يمتد بها طولا من حدودها مع العراق حتى مضيق هرمز الذي تمارس فيه البحرية الإيرانية حضورا متميزا يمكنه من التأثير في حرية الملاحة حيث نشاطه

من الشمال والشمال الغربي، وتمتلك عددا من الجزر الواقعة فيه (لاراك وهنجام وهرمز) إلى جانب جزيرة (قشم) التي تشكل شاطئه الشمالي وجزيرتي (سيري ويني فرور) اللتين تشكلان مدخله الغربي، الأمر الذي يمنحها إمكانية التحكم في المسارات البحرية للسفن الداخلة والخارجة من الخليج (مركز التموين النفطي)، في الوقت الذي تُحكِمُ فيه سيطرتها على الجزر العربية الثلاث والتي تشكل "عنق الزجاجة بالنسبة لمضيق هرمز" [(31)].

وبخصوص القوات الجوية فقد أصبح العمل على امتلاك قوة جوية متطورة ورادعة من أولويات برنامج التحديث العسكري الإيراني بعد انتهاء حرب الخليج الأولى وهُوَ مَا كان لها بموجب اتفاقية التعاون التسليحي بينها وبين روسيا والصين، والذي سيعزز قدرات إيران الهجومية وقدراتها على الردع والاعتراض والدفاع الجوي المبكر، ومن ناحية يُمَكِّن قوتها الجوية من استخدام الطائرات العراقية التي لجأت لها أثناء حرب الخليج الثانية والبالغة عددها 148 طائرة من بينها 115 طائرة عسكرية التي قامت إيران باحتجازها ومن ثم دمجها مع الهيكل التنظيمي لسلاح الجو الإيراني[(32)].

2.2.المحددات المعنوية للمجتمع الإيراني :

وتضم كلا من المحدد القيمي والمحدد السياسي للمجتمع الإيراني

1.2.2.المحدد القيمي للمجتمع الإيراني :

سنشير هنا إلى القومية الفارسية والمذهبية الشيعية وكيف تم تبنّيها من قبل إيران ليتم الإجابة على سؤال جوهري وهو: ما مدى تأثير النزعة القومية الفارسية على المذهب الاثنى عشري؟

1.1.2.2.القومية الفارسية : يُعرِّف **إرنست غيلز** القومية بقوله: " القومية أساسا مبدأ سياسي، والذي يقول إن على الوحدتين السياسية والقومية أن تتواءمان"، ويشير في موضع آخر بقوله: "بإيجاز، القومية نظرية للشرعنة السياسية، والتي تتطلب ألا تتقاطع الحدود العرقية عبر الحدود السياسية"، القومية وفقا لوجهة النظر هذه هي الإيديولوجيات العرقية التي تقول إن جماعتهم ينبغي أن تهيمن على الدولة؛ معنى هذا أن الدولة القومية يكون مهيمن عليها من قبل جماعة عرقية، ممن تتجسد معالم الهوية فيها (كاللغة والدين) في الأغلب برموزها وتشريعاتها الرمزية[(33)].

ترجع بدايات القومية الإيرانية الحديثة المعاصرة توجد في إيران " القجار " وإن كانت هذه السلالة قد احتفظت ولمدة طويلة بثقافة قبلية وبدوية قد حفظت خارج الحركات السياسية، والثقافية وبالطبع الحركات الاقتصادية التي بدلت العالم في القرن التاسع عشر، وقد كانت أول تظاهرة قومية ناشئة لرجال دين شيعة حضوا الشعب على الثورة ضد تجارة الدخان التي كان الإنجليزي **تالبو** قد حثّ على امتيازها، كما أثارت الثورة المؤسساتية في العام 1906 واكتشاف النفط في العام 1908، ثم الحرب العالمية الأولى ردّات فعل وخطابات قومية، ومع ذلك كان لا بد من انتظار العام 1921 – وهو تاريخ الإنقلابالعسكري الذي قام به محمد رضا بهلوي – حتى تبدأ فارس ببناء نفسها من جديد.

وثمة من المفكرين من يعتبر أن الفترة التي تلت نجاح الثورة الإسلامية في إيران تعتبر بمثابة " عصر القومية الذهبي"، أين بلغ فيها تقديس القومية وتأكيد الولاء الإيراني ذروته - بلا شك – عندما اجتاح العراق في 20 سبتمبر 1980 مقاطعة" خوزستان "، وللمرة الأولى في تاريخ إيران الحديث تتعرض فيه البلاد لعدوان أجنبي، فانطلق الجيش الذي أسسه محمد رضا شاه بهلوي بلا شفقة لمواجهة العدو، كما أجمعت كل الأطياف السياسية على إدانة العدوان وتحركت للدفاع عن الوطن في محنته [(34)].

2.1.2.2. المذهبية الشيعية: من المعروف أن المذهب السائد في إيران هو المذهب الشيعي الاثنى عشرية وأشار إليها الدستور في المادة 12 فَوَرَدَ فيها أن "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشري..."[(35)]. ويعتقد الشيعة الاثني عشرية بإمامة أحد عشرة إماما من ولد الإمام علي "ظاهرا مشهورا أو غائبا مستورا" ولا تكون الإمامة إلا في الأعقاب كما لا تكون في آخرين بعد الحسن والحسين، ولا تجوز في أخ ولا عم ولا في غيرهما من القرابات، وحجتهم في ذلك قول الإمام جعفر الصادق قوله : "لا تجتمع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين إنا هي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب"[(36)].

من خلال التطرق إلى القومية الفارسية والمذهبية الشيعية، وللإجابة على التساؤل السابق -حول مدى تأثير النزعة القومية الفارسية على المذهب الإثني عشرية ؟؟ - يتعين التطرق إلى نظرية ولاية الفقيه، هذه الأخيرة التي تعود جذورها إلى مقتل الحسين بن علي في كربلاء وبايع الشيعة من بعده زين العابدين سرًّا ثم توالى الأئمة حتى وصل إلى الإمام الثاني عشر، الذي يقولون أنه اختفى وهو الذي ينتظرون عودته، وحين طالت الغيبة جاء فقهاء

الاثني عشرية بفكرة الغيبة الصغرى والتي تعني أن الإمام المهدي المختفي في مكان ما يختار نائبا له يتصل من خلاله بأعوانه وأتباعه وينقل إليهم أحكامه وفتاويه، وكان النائب الأول أبو عمرو بن سعيد العمري وبموته خلفه ابنه أبو جعفر وبموته خلفه أبو القاسم الحسين بن روح، وبموته خلفه أبو الحسن علي بن محمد السمري، ويذكر أنه لما سئل عمن يريد أن يُعيّنه المهدي نائب له أجابهم بأن المهدي لن يعين نائبا له لأن وقت الغيبة الكبرى قد حل.

من خلال ما سبق يتضح لنا جليًّا أن الشخصية الإيرانية الفارسية متوافقة مع نظرية ولاية الفقيه التي تعيد فكرة الحق الإلهي للحاكم ؛ حيث كان الفُرس قديما يؤمنون بأن روح الله تتجسد في الحاكم وأن تلك الروح تنتقل في أصلاب الملوك لأبنائهم.

2.2.2. المحدد السياسي للمجتمع الإيراني :

يشتمل على كل من الرضا الشعبي عن السلطة وكذا المشاركة في الانتخابات وهذا من أجل البحث عن مدى شرعية النظام.

1.2.2.2.الرضا الشعبي عن الحكومة : قد يتساءل البعض عن جدوى التطرق لهذا الجانب؟ فنقول إنه بمقدار الرضا الشعبي عن سياسات النظام يمكن الاستدلال على حجم قاعدة التأييد له، كما أن درجة التوافق حول القضايا المختلفة تعكس مدى صعوبة اختراق المجتمع من قبل المعارضة أو القوى الخارجية بهدف زعزعة استقرار النظام(37)، ونذكر هنا أن الدكتور وليد عبد الحي أجرى عملية استطلاع خلال الفترة الممتدة من 5 جوان 2007 إلى غاية 18 جوان من نفس السنة وشملت مستويات الرضا عن الأداء الاقتصادي للنظام السياسي وكذا الرضا عن سياسات الحكومة في جميع المجالات ومدى اعتبارها ممثلة للشعب، وليصل في الأخير أن معدل الرضا العام للمجتمع الإيراني عن النظام السياسي طبقا لاستطلاعات الرأي العام هي بين 51-56% (38).

2.2.2.2.المشاركة في الانتخابات: إذا قلنا بأن رضا الشعب عن النظام الإيراني يقارب 56% فيتعين علينا إثبات ذلك، ومن وجهة نظرنا فإن معرفة المشاركة في الانتخابات كفيل بذلك؛ بمعنى آخر إذا كان النظام يتمتع بالشرعية فلابد له من مشروعية، فهذه الأخيرة هي التعبير القانوني عن الشرعية والتي تُنتِجُ علاقة رضا بين الحاكم والمحكوم، من جهة أخرى إذا قارنا إيران بمحيطها الخارجي من الدول فنجد أنها تتمتع بالديمقراطية التي يعكسها التداول السلمي على السلطة عن طريق الانتخابات هذه الأخيرة لم تكن تجرى لو لم يكن فيه

رضا عن النظام، من جهة ثالثة فإن أهم ما ميّز الفترة التي تَلَت أحداث الحادي من سبتمبر على المستوى العالمي هو تراجع نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات، ورغم أن المشاركة في الانتخابات في إيران في تراجع إلا أنها ما تزال أعلى من بين عدد من الدول الديمقراطية.

وما يؤكد وجهة النظر هذه هو المقارنة التي قام بها الدكتور وليد عبد الحي بين عدة دول وخلص إلى إيران تأتي في المرتبة الأولى من حيث المشاركة في الانتخابات ووصلت إلى أزيد من 50.6 % متقدة بذلك على كل من كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، سويسرا.

أما المشاركة في الانتخابات البرلمانية فخلص ذات الباحث من خلال دراسته أن النسبة شبه مستقرة ووصلت عام 2008 إلى 65 %، كما أن نسبة مشاركة النساء في الانتخابات عرفت ارتفاعا عما كانت عليه سابقا، فمثلا بلغت نسبة مشاركة الذكور في انتخابات مجلس الشورى لعام 2008 حوالي 51.32% مقابل 48.68% للنساء، كما أن نسبة مشاركة الشباب تعد جيدة قياسا بالنسب الدولية حيث بلغت 42% لمن تراوحت أعمارهم بين 18-30 سنة[(39)].

من خلال ما سبق في هذا المحور نصل للقول بأن إيران ونتيجة لموقعها المذكور وذات الطبوغرافيا والبيئات الطبيعية، وذات التركيبة البشرية المتباينة، لابد لها من تصور استراتيجي للمحافظة على الوحدة الوطنية لكيان الدولة المركزية الإيرانية وأيضا لابد لها من سياسة خارجية إقليمية تلعبها مع دول الجوار، وهو ما سنفصل فيه في المحور التالي.

3. محددات البيئة الخارجية للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط :

سيتمّ التطرق إلى العامل المذهبي بالتركيز على منطقة الخليج العربي، ثم المجال الحيوي بالتركيز على كل من أفغانستان والعراق، فالالتزامات الإيديولوجية بالتركيز على محور إيران حزب الله وحماس، وأخيرا المصلحة كمحدد بالتركيز على الحلف السوري الإيراني.

1.3.العامل المذهبي كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط " منطقة الخليج العربي أنموذجا " :

يتصل الدور الإيراني في منطقة الخليج بالتواجد والتأثير الإيراني هناك في ضوء النسبة العالية من الشيعة ضمن سكان بعض دول الإقليم ومِوقعهم السياسي والاقتصادي غير المتميز بهذه الدول، وفيما يلي سندرس نسبة الشيعة في هذه الدول كل منها على حدى :

1.1.3.السعودية :

يتسم النسق الاجتماعي الشيعي في السعودية بعدد من المؤشرات الخاصة بحراكه السياسي والتي تساعد على إدراك المدى الذي يمكن أن تستغله إيران –إن أرادت–في التأثير على السلوك السياسي السعودي، ومن أهم المؤشرات نذكر الحجم النسبي للشيعة في المجتمع السعودي والذي تقدره معظم المراجع التي تناولت الموضوع في حدود 15-20% من مجموع السكان، يضاف إلى هذا المؤشر نسبة التعليم المرتفعة في أوساط هذه النسبة، من جهة ثالثة فإن الكثير من الدراسات تشير إلى أن شيعة المنطقة الشرقية في السعودية يمتلكون التواصل والارتباط الوثيق بمناطق الوجود الشيعي الكثيف في المناطق المجاورة وبخاصة إيران.

2.1.3.البحرين :

يتجلى المحدد الديني في التراث المذهبي بين إيران وقطاعات واسعة من الشعب في البحرين نظرا للنسبة العالية من الشيعة في البحرين (75-80%) من السكان، بل ومع إطارات في الحكومة البحرينية ذلك لأن نسبة الشيعة الذين يشغلون وظائف حكومية في البحرين في حدود 18% وما يقارب 2% من تشكيلات الشرطة والجيش، والجدير بالذكر أن السلطة السياسية تَوجّسَت من انعكاسات قيام الثورة الإيرانية عام 1979م، فقد برز إلى الساحة السياسية البحرينية عدد من التنظيمات السياسية الشيعية مثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين (كانت هذه الجبهة بزعامة هادي المدرسي الذي وجهت له تُهمَة محاولة القيام بانقلاب في البحرين عام 1981م)، وكذا حركة أحرار البحرين الإسلامية وحزب الله البحريني، وهذه الحركات ذات تيارات شيعية الأمر الذي خلق حراكا سياسيا كبيرا في المملكة[(40)].

3.1.3.الكويت :

يشكل الشيعة حوالي 30% من سكان الكويت، يتراوح معدل عدد النواب الشيعة في البرلمان الكويتي في حدود 05 نواب ويعمل في الكويت حوالي 65 ألف عامل إيراني، وبخصوص العلاقات بين البلدين فقد اتسمت بقدر من التوتر في الفترة الممتدة من قيام الجمهورية وإلى غاية حرب الخليج الثانية، وذلك راجع إلى تأييد الكويت للعراق في حرب الخليج الأولى[(41)]، أو بسبب الاتهامات الكويتية لإيران بمحاولة استغلال الشيعة في الكويت لإثارة الاضطرابات الداخلية، غير أن الاحتلال العراقي للكويت منح إيران فرصة ذهبية لصالح إعادة العلاقات مع الدول الخليجية وبخاصة الكويت [(42)].

4.1.3.الإمارات العربية المتحدة:

يمثل الشيعة في الإمارات نسبة بسيطة لا تزيد عن 6% من عدد السكان، ويمكن اعتبار مشكِلة الجُزُر الثلاث: طنب الصغرى (تونب إكوتشيك) وطنب الكبرى (تونب إيوزورغ) وأبو موسى، التي كانت إيران قد قامت باحتلالها في عهد الشاه تحديدا في عام 1971[43] بؤرة التوتر في العلاقات بين البلدين حتى أواخر تسعينيات القرن الماضي، ففي هذه الفترة شهدت العلاقات بين الدولتين تحسنا ولم تعد المطالبة بالجزر الثلاث قضية بارزة.

5.1.3.عمان وقطر :

يُقَدَّر عدد الشيعة في عمان بحوالي مائة ألف نسمة، وينقسمون إلى ثلاثة أقسام؛ الشيعة اللواتية (وأغلبهم من الأثرياء) وهم الأقرب من السلطة السياسية، والشيعة البحرانيون (يغلب عليهم العمل في القطاع التجاري) وأخيرا الشيعة العجم (وهم الذين يعودون لأصول إيرانية)، ومن الملاحظ أن عمان تمثل الدولة الأقل توترا في علاقاتها مع إيران قياسا بالدول الخليجية الأخرى وتشاطرها قطر هذا الدور لاسيما في المراحل الأخيرة منذ ما بعد احتلال العراق، فيصل عدد الشيعة فيها (قطر) حوالي 16% من السكان (140 ألف نسمة)، ورغم الخلافات بين البلدين حول حقول الغاز فإن قطر تبدو الدولة الخليجية الأقرب سياسيا لإيران[44].

2.3. المجال الحيوي كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية "أفغانستان والعراق أنموذجا"

لا أحد ينكر أهمية العامل الشيعي في تعزيز مكانة إيران في الشرق الأوسط لكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر اعتمدت إيران لتعزيز سياستها الخارجية في بعض الدول الشرق أوسطية على نظرية المجال الحيوي والتي تظهر جليا في الدور الإيراني في أفغانستان والدور الإيراني في العراق، وهو الدور الذي لم تكن إيران لتضطلع به لو لم تَنهَر وتتقهقر هاتان الدولتان بسبب الحرب العالمية على الإرهاب[45]، أو كما أسماها تييري ميسان في مؤلفه بالخديعة المرعبة إذ يقول: "بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تبدوا الأمور منذرة بكثير من الدماء والعرق والدموع، طبقا لمقولة ونستون تشرشل، ويبقى الآن التساؤل عمن سيدفع ثمن هذه التطورات على هذا الكوكب؟"[46].

لكن الأكيد أن الأمور لم تكن لتبق على شاكلتها فسرعان ما وجد تييري ميسان الجواب على سؤاله السابق، وذلك بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ستقوم بحرب

على أفغانستان وهي الحرب التي عبر عنها بوش الابن بقوله: "ستمثل هذه الحرب فرصة كبيرة يدرك من خلالها شعب أفغانستان المقهور مدى كرم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.."[(47)]، واستمر الاحتلال الأمريكي لأفغانستان إلى يومنا هذا، أما بالنسبة للعراق ونظرا لأن الحرب تحتاج إلى مبرر فقد ساقت الولايات المتحدة الأمريكية أسبابها ومنها تورط العراق في الإرهاب الدولي وأحداث 11 سبتمبر[(48)]، أما توني بلير وفي مؤتمر صحفي في أوائل شهر أفريل سنة 2002، قال بأن الضربة العسكرية للعراق تعود لسببين هما: عدم التزام العراق بقرارات الشرعية الدولية والثاني هو قيام العراق بتطوير أسلحة الدمار الشامل[(49)].

يفهم من خلال ما قيل سابقا أنه بالرغم من اختلاف أسباب الاحتلال لكل من أفغانستان والعراق إلا أن النتيجة كانت واحدة وهي سقوط نظامين كانا يشكلان أكبر تهديد لأمن إيران، لكن من جهة أخرى وقعت بين "كفي كماشة" أمريكية وهو الأمر الذي جعل إيران تعمل على تعزيز مكانتها أكثر في هذين البلدين وملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة الأمريكية بل وتستثمره لصالحها.

1.2.3. أفغانستان:

تمكنت إيران من تفعيل المزايا الجيوبوليتيكية التي تتمتع بها؛ حيث إنها تحولت إلى لاعب إقليمي أساسي لا يمكن إغفال دوره في القضايا الحساسة بالمنطقة، وكان الدور الإيراني حاضرا منذ البداية، ففي الأزمة الأفغانية فقد حرّضت المجتمع الدولي بصفة مستمرة ضد حكومة طالبان منذ تشكلها في أفغانستان، وتُشير بعض التقارير أن خبراء إيرانيين شاركوا بصورة مباشرة في التخطيط للمعارك ضد طالبان وفي تنفيذها أيضا، وبعد سقوط الحركة ساهمت في عقد مؤتمر (بون)ثم ساعدت في تشكيل الحكومة الانتقالية في كابل وتعهدت بتقديم 500مليون دولار لجهود إعادة الإعمار، إضافة إلى هذا فإن إيران تتحكم في عدد من الملفات الهامة الأفغانية مثل: اللاجئين، التبادل التجاري، دعم الأقلية الشيعية في أفغانستان، الحرب على الإرهاب....إلخ، وترافق تعاظم الدور الإيراني في أزمة أفغانستان مع تغير الرؤى في الولايات المتحدة الأمريكية من تبني لـ "تدويل"القضية بالمشاركة مع الأمم المتحدة وحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي (وهو رأي الجمهوريين) إلى محاولة "أقلمة" القضية من خلال تفعيل دور الدول المجاورة لأفغانستان (وهو رأي الديمقراطيين)، وانطلاقا من هذا

المفهوم عقد مؤتمر لاهاي لمناقشة الأوضاع الأفغانية ودعيت إليه إيران في مارس 2009م، بعد أشهر قليلة من تَوَلِّي **باراك أوباما** رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية[50].

2.2.3. العراق:

واجه العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين حالة من الفراغ السياسي نتيجة غياب أشكال الدولة القوية التي سيطرت على البلد لعقود متتالية، ولم تنجح أشكال التنظيم السياسي التي وضعها الاحتلال في أن تحل الدولة والنظام القوي الذي تَقوّضَت أركانه، وقد أدى هذا إلى تصاعد دائرة العنف المسلح والطائفي وخلق حالة من "الدولة الفاشلة" في العراق، وقد عمل هذا الفراغ السياسي في العراق على خَلقِ عدة مخاطر بالنسبة للنظام الإيراني كان عليه مواجهتها[51]، ويمكن تحديد أهم مصلحة إستراتيجية لإيران في العراق والتي لها الأولوية على غيرها من المصالح الأخرى في الحيلولة دون ظهور العراق من جديد كتهديد لإيران سواء كان هذا في شكل عسكري أو سياسي، أو إيديولوجي، والواقع أن إيران نجحت بصورة كبيرة في تحقيق هذه المصلحة الإستراتيجية، وقامت بلعب الدور الأكبر في التأثير على تطورات القضية العراقية، خاصة مع فشل الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على مجريات الأمور الخاصة من الناحية الأمنية بما يجعل البلاد تقترب من حافة الحرب الأهلية وذلك بازدياد دائرة العنف التي كان لإيران دورٌ فيها، هذا فضلا عن سيطرة إيران على النواحي السياسية بإقامتها نظام مُوالي لها، قَوَائِمُه جبهات المعارضة العراقية للنظام السابق والتي احتضنتها إيران طوال حكم البعث[52].

3.3. الالتزامات الإيديولوجية كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية "محور إيران حزب الله حماس أنموذجا":

عند رجوعنا إلى الدستور الإيراني نجد أنه ورد في المادة الثالثة منه أن إيران تكفل بدعم المستضعفين كهدف من أهداف الجمهورية الإسلامية[53]، كما أشارت المادة 154 إلى التزام إيران بحماية الكفاح الشرعي للمستضعفين ضد قوى الاستكبار العالمي في أي نقطة من العالم[54]، ويرجع العديد من المهتمين بالشأن الإيراني بروز هذا المحور وتعزيز مكانة إيران إلى ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى: بدأت مع انتصار حزب الله على إسرائيل في حرب صيف 2006، ما عزّز الدور الإيراني في الشؤون اللبنانية والفلسطينية من الناحية الإستراتيجية، فبعض المراقبين يرون أن الحرب لم تكن حربا تخوضها لبنان وإسرائيل فحسب، بل هي حرب إقليمية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران عبر وكلائهما حزب الله وإسرائيل.

المرحلة الثانية: فقد بدأت مع انتصار حزب الله في جولة جديدة من التنافس السياسي الداخلي في ربيع 2008، عندما شرعت الجماعة الشيعية اللبنانية في التصدي لحكومة **فؤاد السنيورة** الموالية للغرب، ويعتقد المحللين أن الاتفاق بين الطوائف اللبنانية الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الدوحة أضاف نصرا استراتيجيا آخر لحزب الله وإيران في منطقة الشرق الأوسط.

المرحلة الثالثة: فيما يتعلق بهذه المرحلة فإن الدور الإقليمي الإيراني قد زاد نتيجة معارضة طهران للهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة خلال حرب الـ 22 يوم، فبينما لزمت كل النظم العربية "المحافظة" الصمت كانت إيران إحدى الدول الإقليمية الرئيسية التي أدانت العمليات العسكرية الإسرائيلية، ودعت إلى رد فعل قوي مع المجتمع الدولي(55).

1.3.3. محور إيران حزب الله:

شكلت الأقلية الشيعية في لبنان -والتي قدر تعدادها بنسبة 45%- قاعدة بشرية لإيران لنشر أفكار الثورة الإسلامية داخل المنظومة الفرعية العربية وذلك بإنشاء حركات منظمة في شكل حزبي لمواجهة إسرائيل(56)، كما أضفت علاقة حزب الله بإيران نزعة راديكالية على شيعة لبنان وتقوّى الحزب خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب عام 2000 والانسحاب السوري عام 2005، الأمر الذي أعطى الحزب دورا محوريا في المعادلة العسكرية في المنطقة لقوة جيشه ومعداته والتي قلصت من قوة ردع الجيش الإسرائيلي، وعلى مستوى المعادلة السياسية من خلال تمثيل الحزب في الحكومة اللبنانية، وفي معادلة أكبر وهي الصراع الجديد مع إسرائيل مما أدى إلى محاصرتها من خلال زرع نموذج ثوري إسلامي على حدودها، استطاع أن يحقق العديد من الأهداف الإستراتيجية التي ساهمت في زيادة القوة الإيرانية ماديا من خلال إضعاف إسرائيل وكثف قدراتها الدفاعية في حروبها مع حزب الله، فقد كشفت الحرب اللبنانية الإسرائيلية عام 2006 لإسرائيل أن السلاح الأمريكي غير قادر على ردع القدرة التدميرية لصواريخ حزب الله فما بالها بالقدرات الصاروخية لإيران

الأبعد في المدى[57]، أما القوة المعنوية فقد حصلت عليها من خلال انتصارات الحزب في حروبه مع إسرائيل والتي أعطت وزادت من شعبية زعيم الحزب **حسن نصر الله** الذي وَجّه رسالة مباشرة بعد انتهاء الحرب إلى المرجع الروحي للحزب (المرشد الأعلى للثورة الإسلامية) على الدعم الذي قدَّمَه ماديًّا ومعنوِيًّا.

2.3.3. محور إيران حماس:

منذ اندلاع الثورة الإسلامية خُصّت بمكانة خاصة في السياسة الخارجية على مستوى منظومة القيم الإيديولوجية، فقد كان الرئيس الراحل **ياسر عرفات** أول مسؤول أجنبي يزور طهران[58] وتم تحويل مبنى السفارة الإسرائيلية إلى مقر لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن قطعت علاقاتها نهائيا مع إسرائيل،لكن الفتور ساد علاقات التحالف هذه خصوصا بعد رفض **ياسر عرفات** مطلب **الخميني** بإعلان إسلامية المقاومة بحجة أن من المشاركين من المسيحيين[59].

وكنتيجة لهذا الموقف قررت إيران في مؤتمر طهران في أكتوبر 1992 تحويل الدعم إلى التنظيمات الإسلامية الجديدة التي تقوم على النهج الإسلامي الراديكالي، فكانت حركتا الجهاد الإسلامي وحماس أكبر مستفيد من المؤتمر، وبمرور الوقت وتقوي نفوذ حماس ونشاطها الميداني جعل إيران تُحَوِّل دعمها لهذه الأخيرة، كما استطاعت من خلال هذا الدعم من رفع عدد المجندين في صفوفها من 5500 إلى ما يقارب 12000 مجند، كما تعتبر حماس أحد أبعاد تدعيم النفوذ الإيراني والتدليل على محورية دور المقاومة التي تمثل إيران أحد رموزها في المنطقة، وقد كانت إيران أولى الدول التي قَدَّمَت مساعدات إلى حكومة حماس حوالي 100 مليون دولار، وهو الأمر الذي شكل ضغطا غير مباشر على الدول العربية، حيث تلتها قطر بتقديم 20 مليون دولار، وقد مَثّل انتصار حركة حماس في حرب أواخر 2008 وبداية 2009 إضافة للدور الإقليمي الإيراني وقلّلَ من فُرَصِ ضرب إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل[60].

4.3. المصلحة كمحدد للدور الإيراني " الحلف السوري الإيراني أنموذجا ":

مع نهاية الحرب الباردة أصبحت ميزة التحالفات تعرف تراجعا كبيرا، ذلك راجع لسيادة النمط الاقتصادي التنافسي على النمط العسكري الصراعي، غير أن الخصوصية الإقليمية للشرق الأوسط جعلته يعرف كِلا الشكلين (النمط الاقتصادي والنمط العسكري) ما بين

سوريا وإيران؛ فالأولى تمثل إيديولوجية الرابطة العربية أما الثانية فتمثل الرابطة الإسلامية، هذا ما منح الحلف ميزة أساسية بحيث شكلت الدولتان حلفًا مستقلا عن السياسيات الغربية والتحالفات القائمة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

1.4.3. الحلف السوري الإيراني قبل أحداث 11 سبتمبر:

كان الانشقاق في المنظومة القومية التي تشكل سوريا أحد زواياها الدافع الرئيسي لإقامة الحلف ؛ فقد بدأت بتوقيع معاهدة كامب ديفيد عام 1978، والتي عرفت خروج مصر من المواجهة الإسرائيلية لتجد سوريا نفسها وحيدة في مواجهة ومقاومة إسرائيل، أما الأمر الآخر فهو الحرب العراقية الإيرانية، والتي عرفت إنصافا سوريًّا لإيران في حربها ضد العراق، هذه الأخيرة المدعومة من قبل الغرب وغالبية الدول العربية ماعدا ليبيا والجزائر(61). ليكتمل بهذا انشقاق المنظومة القومية، فبعد أن كانت هذه الأخيرة تضم كل من مصر وسوريا وكذا العراق، وجدت سوريا نفسها وحيدة في مواجهة ومقاومة الضغوط الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الضغوط العربية، الأمر الذي دفع بها للتحالف مع إيران-أحد رموز المقاومة- دون خوف.

2.4.3. الحلف السوري الإيراني بعد أحداث 11 سبتمبر :

استمر الحلف على حاله حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أين شكَّل تصنيف كلتا الدولتين ضمن "محور الشر" وفرض عقوبات عليهما فرصة لزيادة تلاحم وتوثيق الحلف أكثر مما سبق، لاسيما في الجانبين الاقتصادي والأمني هذه الأخير الذي كان يطبع الحلف السوري الإيراني ؛ فعلى ضوء التحولات التي عرفتها البيئة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي أصابت العمق الأمريكي فقد بحثت الولايات المتحدة الأمريكية عن مُبَرِّرات عدة لشن الحرب على العراق، ويمكن القول أن هذا الأخير كان ولا يزال متغيرا مفصليًّا في تثبيت الحلف وذلك مردّه لاقتران وتشابك الدولتين به جغرافيًّا من جهة، وتداخل مصالحهما من جهة ثانية، وعليه فإن أي تحول يشهده هذا البلد له تداعيات كبيرة على مستوى الحلف، فبالنسبة لرؤية الطرفين للحرب على العراق كانت مُتّسِمة بالتوافق، ذلك لأن إيران أدانت مبدأ الحرب ضد العراق رغم العداء التاريخي بينهما وقد أكد الرئيس الحالي **حسن روحاني** (الأمين العام الأسبق لمجلس الأمن القومي الإيراني) في جانفي 2003 على

أن "إيران تخشى سقوط الأبرياء، وزعزعة الأمن في البلدان المجاورة للعراق، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط العراقي، وتنصيب سلطة تعمل لحساب الأمريكيين في العراق"[62]، أما سوريا فلم تكن بعيدة عن الرؤية الإيرانية؛ فقد أدانت هي الأخرى التدخل الأمريكي في العراق لذلك عملت على تشجيع المقاومة للاحتلال وذلك بفتح حدودها مع العراق للمقاومين، وقد نقلت العديد من الصحف المواقف التي صدرت عن الرئيس السوري في العديد من المناسبات حيث اعتَبَرَ الرئيس **بشار الأسد** أن "عدم الأمن والاستقرار هما من نتائج سياسات قوات الاحتلال التي تهدف إلى تقسيم العراق"، كما اعتبر وزير الخارجية السوري الأسبق **فاروق الشرع**: "أن مجلس الحكم الانتقالي جزء من الواقع الذي فرضه الاحتلال فالتعامل معه على أمل أن تتسع صلاحياته" [63].

مع ذلك يذهب بعض المراقبين إلى أن الحلف السوري الإيراني جعل سوريا في شبه عزلة عن المنظومة العربية وحجتهم في ذلك هي قمة دمشق عام 2008، والتي عرفت غياب 6 رؤساء عرب (مصر، السعودية، لبنان،الأردن، العراق واليمن)، وهو ما فُسِّرَ حسبهم على أساس أنه تراجع في العلاقات السورية العربية، أما إيران فقد استطاعت الاستفادة من تحالفها مع سوريا بخلق رابط مزدوج ما بين أهم فرعين إقليمين للنظام الشرق أوسطي وهما المنظومة العربية والمنظومة الخليجية[64].

خاتمة

تتعدد محددات السياسة الخارجية الإيرانية بِحُكم تعدد وتنوع جيرانها (إيران)؛ فإلى الشرق الإيراني أفغانستان، وفي الغرب العراق وتركيا، وشمالا دولا كانت سابقا في إطار الإتحاد السوفياتي، وفي الجنوب دول الخليج العربي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذه السياسة تقوم على الاحتياجات والمصالح (لتعزيز المكانة) كما أنها لا تخلو في بعض الأحيان من تَعارُض مع الإيمانيات الإيديولوجية والشعارات السياسية المُعلَنَة ؛ فإذا ما اعتبرنا أن مفهوم الحكم الإسلامي ومفهوم الاستقلالية هما حجرا الزاوية في الرؤية الإيديولوجية الإيرانية فيمكن القول أن المحور الأول حكم علاقة إيران بدول – هي دول الخليج – مما قاد إلى علاقات متوترة معها، أما بالنسبة لاستقلالها ولعدائها لكل من أمريكا وإسرائيل، فقد كان عامل تقارب على مستوى آخر وهو الحلف السوري ومحور إيران حزب الله وحماس، ويبقى الأمر الغامض هو مستقبل هذه السياسة (الخارجية) وهل ستشهد استمرارا أم تراجعا ؟؟.

الهوامش

---

(1)- حدّد ألفرد ماهان مقومات هذه القوة بالموقع الجغرافي ومساحة الدول وظهيرها من حيث الفقر والغنى الذي يساعد على المتاجرة وطبيعة الساحل فضلا عن الشعب والحكومة وتوجهها نحو البحار، انظر : عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 16.

(2)- نصري ذياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، الأردن : الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 263. وكذلك : معين حداد، "**مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتيكا** "، شؤون الأوسط، عدد 38، 1994، ص 41.

(3)- غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الامريكية، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005، ص 14.

(4)- شوقي علي، " **مشروع الشرق الأوسط : دراسة في تطوره السياسي** "، المجلة السياسية والدولية، عدد 16، 2010، ص 11.

(5)- مزبان خزار الخزار، " **الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وانعكاساته على الأمن القومي الإيراني** "، مجلة دراسات إيرانية، عدد 10-11، 2009، ص 8.

(6)- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، لبنان : دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 2، 1989، ص ص 291- 292.

(7)- بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة : أدهم مطر، سورية : النايا للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 2011، ص13.

(8)- ممدوح محمود منصور، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، القاهرة : مدبولي للنشر والتوزيع، (ب س ط)، ص 40.

(9)- عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية تاريخها – واقعها ونظرة في مستقبلها، عمان : دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 115- 116.

(10)- حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، مصر : الدار المصرية اللبنانية، ط 1، 2008، ص 341.

(11) - عبد الوهاب الكيالي، كامل الزهيري، الموسوعة السياسية، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1974، ص 334.

(12) - ذياب خاطر، مرجع سابق، ص 267.

(13)- هشام محمود الإقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر : مدخل تاريخي سياسي، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 13.

(14)- شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة : محمد حلمي عبد الحافظ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، 1994، ص،ص 100- 106. انظر أيضا : نيفين عبد الخالق مصطفى، " **المشروع الشرق الأوسطي والمستقبل العربي** "، المستقبل العربي، العدد 193، مارس 1995، ص 13.

(15)- ماجد كيالي، مشروع الشرق الأوسط الكبير : دلالاته وإشكالاته، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 14- 15.

(16)- أحمد ثابت، " **الشرق الأوسط الكبير** "، (7-10-2017)، نقلا عن :
http://madarik.islamonline.net/servlet/satellite?C=articleA_C

(17)- عبد الخالق مصطفى، مرجع سابق، ص ص 6 – 7.

(18)- حسين مصطفى أحمد، " **قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الإقليمي العربي** "، المجلة السياسية والدولية، عدد 9، 2008، ص،ص 5 – 12.

(19)- نبيل عبد الفتاح، " **العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل** "، السياسة الدولية، العدد 111، جانفي 1993، ص 66.

(20)- محمد الأطرش، " **المشروعان الأوروموتوسطي والمتوسطي والوطن العربي** "، المستقبل العربي، العدد 210، أوت 1996، ص 4.

(21)- عبد الخالق مصطفى، مرجع سابق، ص ص 9 – 10.

(22)- مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة : عمر كامل مسقاوي، عبد الصبور شاهين، دمشق : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1986، ص،ص 152 – 155.

(23)- عبد الله الراعي، " **ما المقصود بالنظام الشرق أوسطي** " (**2**)، (10-09-2017)، نقلا عن :
http//:www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=29816

(24)- صبري فارس الهيتي، الخليج العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية، العراق: مطبقة جامعة بغداد، 1976، ص 17.

(25)- وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010، ص 83.

(26)- مهدي حسن الخفاجي، النفط الإسلامي والتآمر الاستكباري، إيران: المركز الإسلامي للدراسات السياسية، 1985، ص 09.

(27)- ميشال نوفل، "**إيران القيمة الإستراتيجية**"، لبنان **:** شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996، ص 8.

(28)- عبد الحي، مرجع سابق، ص 52.

(29)- أنتوني كورد زمان، قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد، مركز الدراسات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1996، ص 327.

(30)- المرجع السابق، ص 336.

(31)- عبد الوهاب القضاب، المحيط وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، بغداد: بيت الحكمة، 2000، ص 187.

(32)- عبد القادر العاني براء، " **القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي**"، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، العراق،كلية العلوم السياسية،، 2002، ص 132.

(33)- توماس هايلاند إريكسن، العرقية والقومية : وجهات نظر أنتروبولوجية، ترجمة : لاهاي عبد الحسين، الكويت : دار المعرفة، أكتوبر 2012، ص ص 152-153.

(34)- برنار أوركاد، جغرافية إيران السياسية، ترجمة : فاطمة علي الخوجة، لبنان : منشورات أرمان كولين، الطبعة الأولى، 2012، ص- ص، 29- 62.

(35)- عبد الحي، مرجع سابق، ص 185.

(36)- محمد بن يعقوب الكليني، الكافي في أصول الدين، إيران، مطبعة طهران الإسلامية، ج1، 1968، ص 286.

(37)- عبد الحي، مرجع سابق، ص 211.

(38)- نفس المرجع، ص 213، 214، 215.

(39)- المرجع نفسه، ص 216.

(40)- عمر الحسن، "**مخاطر التشيع في العالم العربي**"، (20-02-2017)، نقلا عن :
www.amal-islami.net/news.download-1030-0.htm

(41)- كمال ديب، زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915-2015، بيروت : لبنان، دار الفارابي،الطبعة الأولى2003،، ص ص 169-170.

(42)- أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979)، الكويت : عالم المعرفة، أكتوبر 1999.، ص 261.

(43)- عبد الحي، مرجع سابق، ص 298.

(44)- نفس المرجع، ص ص 299، 300.

(45)- ألان غريش، أوضاع العالم 2010، بيروت : مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2010، ص 343.

(46)- تييري ميسان، 11 سبتمبر 2001: الخديعة المرعبة، ترجمة: إليا محمد السيد الطوخي، جيهان حسن عبد الغني، باريس: شركاسف، 2002، ص153.

(47)- نجاح السباتين، أفغانستان أول ضحايا العولمة،، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2007، ص 193. أنظر أيضا: إدريس لكريني، الداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق) مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية،الطبعة الأولى، 2005، ص ص 28، 39.

(48)- أحمد إبراهيم عطية، إرهاصات غزو العراق ونهاية إسرائيل، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص 183.

(49)- محمد سيد أحمد الميسر، زلزال الحادي عشر من سبتمبر وتوابعه الفكرية،، درا النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص 30.

(50)- باكينام الشرقاوي، " **السياسة الخارجية الإيرانية**"، (29-04-2017)، نقلا عن :
www.aljazeera.net/NR/exeres/A3A589ED-901B-428A-BOEC-AA98FFBD6A10.htm

(51)- محمد العربي، "**الدور الإيراني في العراق في فترة نجاد الأولى 2005-2009**، (**29-01-2017**)"، نقلا عن :
www.democratiac.com/ar/2009-10-18-12-22-02/120-2009-10-22-15-13-50

(52)- عبد الحي، مرجع سابق، ص ص 281، 282.

(53)- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2002، ص 282.

(54)- نفس المرجع، ص 315.

(55)- محمود عبده، "**أزمات الشرق الأوسط تعزز النفوذ الإيراني**"، (29-11-2017)، نقلا عن :
www.ahkbaralalam.net/news-detailphp?id=30235

(56)- عبد الحي، مرجع سابق، ص 271.

(57)- نيفين مسعد، "**التداعيات الإقليمية لإيران** "، لبنان: مجلة المستقبل العربي، العدد، 332، أكتوبر 2006، ص 68.

(58)- الشرقاوي، مرجع سابق.

(59)- وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الدولة والثورة، مصر : دار الشروق، الطبعة الأولى، 1997، ص 77.

(60) - Siddhart Ramana, " The Hamas-Iranian relationship and its trans-national impact ", in:
http://www.analyst-network.com/articles/1801/TheHamasIranianrelationshipanditstrans-nationalimpact.pdf, p5

(61)- خالد الفياض، "**العلاقات السورية الإيرانية....تكامل المصالح وتجاوز الخلافات**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، المجلد43، 2008، ص 184.

(62)- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة : إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الاقليمية، بيروت : دار الساقي، الطبعة الأولى، ص 257.

(63)- عياد البطنيجي، "**التحالف السوري الإيراني: تاريخه، حاضره ومستقبله**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2006، ص 22.

(64)- مجموعة الخدمات البحثية، "**فحص المادة اللاصقة للتحالف السوري الإيراني** "، (03-12-2017)، نقلا عن :

www.spileb.com/modules.php?name=news & file=article& Sid=163.pdf

